الفصل الثاني عشر

تحيات الألفية*

افتتح عام 2000 بلازمات، زاد منها علم دلالات الأعداد: كورس من تملق الذات، اجترارات كئيبة حول شر أعدائنا غير القابل للفهم، واللجوء المعتاد إلى فقدان ذاكرة انتقائي لتمهيد الطريق. ينتج عن ذلك بعض الأمثلة التوضيحية التي يمكن أن توحي بنوع التقييم الذي كان محتمل الظهور، حين تنتشر قيم مختلفة في الثقافة الفكرية.

لنبدأ بالابتهال المألوف حول الوحوش التي واجهناها خلال القرن، وذبحناها في النهاية، وهذا طقس له ميزة امتلاك جذور في الواقع. إن جرائمها الكريهة مدونة في الكتاب المترجم حديثاً، الكتاب الأسود للشيوعية، الذي ألفه الباحث

* ظهرت أقسام من هذه المقالة في الأصل كتعليق في موقع زد نيت ZNet، 12 كانون الثاني، 2000.

الفرنسي ستيفان كورتوا Stephane Courtois، وآخرون، والذي كان موضوع دراسات مصدومة مع بداية الألفية الجديدة. والأكثر جدية، على الأقل بين التي اطلعت عليها، هي دراسة الفيلسوف السياسي آلان ريان، الباحث الأكاديمي المميز، والمعلق الديموقراطي الاجتماعي، في العدد الأول من نيويورك تايمز بوك ريفيو[1].

يقول ريان: إن الكتاب الأسود يحطم في النهاية «الصمت على أهوال الشيوعية، صمت الناس الذين هم محتارون فحسب من مشهد كثير من المعاناة العبثية بشكل مطلق، والتي لا معنى لها، وغير القابلة للشرح». ما يكشف عنه الكتاب سيفاجئ، دون شك، أولئك الذين رتبوا، نوعاً ما، أن يبقوا غير واعين لجدول الاستنكارات الحادة، والكشوفات المفصلة «لأهوال الشيوعية»، التي كنت أقرأها منذ طفولتي، وبشكل ملحوظ في أدب اليسار في الثمانين سنة الماضية، ناهيك عن التدفق الثابت، في الصحف، والمجلات، والأفلام، والمكتبات، التي تطفح بالكتب، والتي تتراوح بين الرواية والدراسات، وكلها غير قادرة على رفع حجاب الصمت. ولكن ضعوا هذا جانباً.

يقول ريان: إن الكتاب الأسود هو مثل «الملاك

1. آلان رايان، «إمبراطورية الشر»، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 2 كانون الثاني، 2000.

المدوِّن». إنه «إدانة قوية لجريمة» مقتل مائة مليون شخص، «إحصاء جثث ضحايا تجربة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وسيكولوجية ضخمة، فشلت بالكامل». إن الشر الكلي، الذي لم يُخلصه أي إيحاء بإنجاز في أي مكان، يسخر من «الملاحظة التي تقول: إنك لا تستطيع أن تصنع عجة دون بيض مكسور».

إن رؤية طيبتنا الجوهرية ـ المصابة بخلل، باعتراف الجميع ـ بالمقارنة مع وحشية العدو غير المفهومة، ما يدعى بـ«المؤامرة المتكشفة عن وحدة متراصة، وتناغم، والتي لا ترحم» (جون. إف. كينيدي)، الهادفة إلى «طمس» أية شظية من الأخلاق في العالم (روبرت مكنمارا)، تلخص، بتفاصيل محكمة، صور نصف القرن الماضي، (وبالفعل ما بعده، رغم أن الأعداء، والأصدقاء، ينتقلون بسرعة، إلى الحاضر). وبصرف النظر عن كمية كبيرة من المنشورات المطبوعة، ووسائل الإعلام التجارية، فقد تم التعبير عنها بحيوية في الوثيقة الداخلية الصادرة عن مجلس الأمن القومي، رقم 68 لعام 1950، والتي تُعرف، بشكل واسع، بأنها الوثيقة المؤسسة للحرب الباردة، ولكن نادراً ما يتم ذكرها، ربما بسبب الارتباك من اللغة المسعورة، والهستيرية، لرجلي الدولة المحترمين: دين أتشيسون، وبول نيتز[2].

2. من أجل عينة من المادة الكاشفة جدا، والتي كالعادة، أو بشكل متنوع، أهملت، انظر: ردع الديموقراطية، ف 1.

كانت الصورة دوماً مفيدة بشكل كبير. وبعد أن تجددتْ اليوم مرة أخرى فهي تسمح لنا أن نمحو سجل الفظائع الرهيبة الذي أعده «طرفنا» في الأعوام الماضية. في النهاية، لا تُعد هذه الأخطاء شيئاً حين تُقارن بالشر المطلق للعدو. مهما كانت الجريمة كبيرة، فهي كانت «ضرورية» لمواجهة قوى الظلام، التي عرفت هويتها الآن. وبأقل كمية من الندم نستطيع، بالتالي، مواصلة مسارنا التاريخي، أو ربما الصعود إلى مرتفعات أكثر شموخاً في ملاحقة ما يُدعى، دون مفارقة، بـ«مهمة أمريكا»، رغم أنه، وكما ذكَّرنا مراسل نيويورك تايمز، مايكل واينز: في فجر الانتصار الإنساني في كوسوفو، يجب ألا نُغفل بعض «الدروس الرزينة الهامة»: «الانقسام الإيديولوجي العميق بين العالم الجديد المثالي، المشغول بإنهاء الظلم، وعالم قديم يؤمن بحتمية الصراع اللانهائي»[3]. العدو هو تجسيد لشر مطلق، ولكن حتى أصدقاؤنا أمامهم طريق طويل قبل أن يرتقوا إلى مرتفعاتنا، التي تسبب الدوار. مع ذلك، نستطيع التقدم إلى الأمام، «نظيفي الأيدي، وأنقياء القلب»، كما يلائم أمة يحرسها الله. وبشكل حاسم، نستطيع أن نرفض، بسخرية، أي تحقيق أحمق في الجذور المؤسساتية لجرائم نظام الدولة القائم على الشركات، كمجرد توافه لا تلوث، بأية طريقة، صورة الخير

3. مايكل واينز، نيويورك تايمز ويك إن ريفيو، مقالة رئيسية، 19 حزيران، 1999.

إزاء الشر، والتي لا تعلّم أية دروس، «رزينة جداً»، أو غير رزينة، ولكن ما يكمن في الأمام هو انكشاف مفيد لأسباب واضحة جداً بحيث لا حاجة للتوسع فيها.

الإدانة الإجرامية وتملق الذات

يختار ريان بشكل عقلاني، ومثل آخرين، الدليل آ، عن الإدانة الإجرامية، المجاعات الصينية بين 1958 و1961، التي أدت إلى ضريبة موت تراوحت بين 25 إلى 40 مليون شخص، كما يقول، وهو عدد ضخم من المائة مليون جثة التي ينسبها «الملائكة الكاتبون» إلى «الشيوعية» (مهما كان هذا، ولكن دعونا نستخدم المصطلح التقليدي). وتم التحدث عن الجريمة الصادمة نفسها بعد بضعة أسابيع في المجلة نفسها على أنها البرهان المطلق على شر العدو المطلق. لكن الجريمة غير مفهومة بالنسبة لنا، كما يقول جون بيرنز، وإذا نظرنا إلى ماو «من خلال موشور قيمنا»؛ فعندها لا يسعنا إلا أن نصاب بالرعب، ونحتار من أنه «قتل من أبناء شعبه أكثر مما فعل أي قائد آخر في التاريخ» من خلال التسبب في المجاعة، وجرائم أخرى كريهة، ولكنها لا تقارب هذا التحدي للقيم المهمة التي ندافع عنها، غير القابل للتصور[4].

4. جون بيرنز، «طرق القائد العظيم»، نيويورك بوك ريفيو، 6 شباط، 2000. انظر: رسائل، نيويورك تايمز بوك ريفيو، 27 شباط، 2000.

تستحق هذه الجريمة الوحشية، وبشكل كامل، الشجب الذي تلقته طوال سنوات كثيرة، والذي تجدد هنا. ومن الملائم، فضلاً عن ذلك، أن ننسب سبب المجاعة إلى الشيوعية. وتم الوصول إلى هذا الاستنتاج رسمياً في عمل عالم الاقتصاد أمارتيا سين، الذي تلقت مقارنته للمجاعة الصينية مع سجل الهند الديموقراطية انتباهاً خاصاً حين منح جائزة نوبل منذ بضعة أعوام[5].

كتب سين في أوائل الثمانينيات قائلاً: إن الهند لم تعاني من مجاعة كهذه منذ أن حررت نفسها من الحكم البريطاني. وعزا الفرق بين الهند والصين، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى «النظام السياسي المؤلف من صحافة، ومعارضة متصارعة» في الهند، بينما عانى نظام الصين التوتاليتاري من «التضليل» الإعلامي الذي منع رداً جدياً على المجاعة، كان هناك «ضغط سياسي قليل» من مجموعات المعارضة والجماهير المطلعة[6].

ويقف هذا المثال «كإدانة إجرامية» دامغة للشيوعية

---

5. جين دريز وأمارتيا سين، الجوع والفعل العام، أوكسفورد، 1989، ف 11. يقدران الوفيات الناجمة عن المجاعة بـ 5.16 مليون إلى 5.29 مليون. انظر أيضاً: سين، «التنمية الهندية: دروس وما هو ليس دروساً»، دايدالوس، 1989.

6. دريز وسين، الجوع والفعل العام.

الشمولية، كما يشدد، بالضبط، ريان، وبيرنز، ومؤلفو الكتاب الأسود، ومعهم رهط لا يحصى له عدد قبلهم. ولكن قبل أن نغلق الكتاب على الإدانة، ربما نرغب بأن نلتفت إلى النصف الآخر من مقارنة سين بين الهند والصين، والتي لا تبدو، نوعاً ما، كأنها تظهر إلى السطح مطلقاً، رغم دورها المحوري في حجة سين الجوهرية، وتشديده الكبير عليها.

كان هناك «تشابهات مذهلة تماماً» بين الهند والصين، ويشمل ذلك نسب الوفيات، حين بدأ التخطيط التنموي قبل خمسين عاماً، كما يقول سين ومساعده جان دريز، «ولكن هناك شكاً قليلاً بأن الصين تمتلك سبقاً ضخماً وحاسماً بالمقارنة مع الهند فيما يتعلق بنسبة انتشار الأمراض، والوفيات، وطول العمر»، كما في التعليم، ومؤشرات اجتماعية أخرى. فمن عام 1949 إلى 1979 «أنجزت الصين تحولاً هاماً في الصحة والغذاء»، بينما «لم يحصل تحول مشابه في الهند». نتيجة لذلك، وكما في 1979، «أصبحت حياة الصيني العادي أكثر أمناً من الهندي العادي»[7]. ولو تبنت الهند برامج الصين الاجتماعية، «لحصل نقص في الوفيات يبلغ 3,8 مليون في السنة في منتصف الثمانينيات». «ويشير هذا إلى أنه في كل ثماني سنوات، أو ما يقارب ذلك، يموت المزيد من الناس في

7. سين، سبق ذكره.

الهند ـ بالمقارنة مع نسب الوفيات في الصين ـ أكثر من العدد الكلي الذي مات في المجاعة الصينية الضخمة (رغم أنها كانت أكبر مجاعة في العالم في هذا القرن)». «وتبدو الهند بأنها تملأ خزانتها بمزيد من الهياكل العظمية كل ثماني سنوات أكثر مما وضعت الصين هناك في سنوات خزيها»، 1958 ـ 1961[8].

في كلتا الحالتين، تتعلق النتائج بـ«المواقف الإيديولوجية» للنظامين السياسيين، كما يقول سين ودريز: ففي الصين هناك توزيع متساو نسبياً للمصادر الطبية، وخدمات الريف الصحية، وللطعام، وبرامج أخرى موجهة إلى احتياجات غالبية السكان، وكل هذا غير موجود في الهند. فإنجازات الصين الملحوظة في مسائل الحياة والموت لا يمكن أن تُعزى، بأي شكل، إلى استراتيجية أمنية قائمة على «النمو»، إذ كانت نسب النمو مشابهة لتلك التي في الهند. وإنما تُعزى إلى «أمن يقوده الدعم» ـ برامج اجتماعية ـ بحيث أن الجهود الصينية كانت ضخمة جداً، وكانت الإنجازات مترابطة. وتذكروا أن هذه هي برامج «تجربة ضخمة اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ونفسية فاشلة بشكل كامل»، تجربة دون سمات علاجية حين يُنظر إليها «من خلال موشور قيمنا الخاصة».

إن «إنجازات الصين في رفع معدل متوسط العمر،

8. دريز وسين، الجوع والفعل العام.

وتحسين نوعية الحياة إلى مستويات غير عادية بالنسبة للبلدان الفقيرة»، انتهت في 1979، حين «توقف الانحدار في نسبة الوفيات في الصين، على الأقل، أو من المحتمل أنه تراجع»[9]. ويمكن أن يكون سبب التراجع هو إصلاحات السوق التي أدخلت في ذلك العام[10]. فهذه قادت إلى «أزمة عامة في الخدمات الصحية». وتطلبت الصيغ الليبرالية الجديدة العادية «صرامة ـ مالية حادة»، قضت على «العناية الطبية، والصحية، في الأرياف»، والتي كانت عناصر نظام زراعي مشاعي. كانت تأثيرات تدمير هذا «العمود الداعم لخدمات الصين الطبية، المبتكرة والشاملة»، «حادة بشكل خاص على النساء وعلى الأطفال الإناث». ومنذ عام 1979، كان هناك «انحدار ثابت في نسبة الإناث مقابل الذكور في السكان»، وانخفاض سنتين في المتوسط المتوقع لعمر الإناث، بعد ارتفاع ثابت في فترة ما قبل الإصلاح[11].

وكان استنتاج سين هو أن «البلدان تحصد كما تزرع في حقل الاستثمار في الصحة ونوعية الحياة»[12]. ويمر نصف هذا

---

9. أمارتيا سين، «بقاء النساء على قيد الحياة كمشكلة تنمية»، نشرة الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (تشرين ثاني، 1989)؛ دريز وسين، الجوع والفعل العام.
10. سين، «بقاء النساء على قيد الحياة»؛ دريز وسين، الجوع والفعل العام.
11. سين، «بقاء النساء على قيد الحياة».
12. سين، «التطور الهندي».

الاستنتاج الجيد في مصافي الإيديولوجية الغربية، النصف الذي يمكن استغلاله لتدعيم الموقف النموذجي للقطاعات صاحبة الامتيازات، وبينها قطاع المفكرين، عبر القرون: الهلع والصدمة من الشر الغامض للأعداء الرسميين، والإعجاب بذواتنا الرائعة.

لنفترض، بعد تغلبنا على فقدان الذاكرة، أننا نطبق الآن منهج الكتاب الأسود، ومراجعيه، على القصة بأكملها، وليس على النصف المقبول عقائدياً فحسب. نستنتج بالتالي أن «التجربة» الديموقراطية الرأسمالية في الهند، منذ 1917، سببت عدداً من الوفيات أكبر بكثير من الوفيات التي حدثت في التاريخ الكامل «للتجربة الضخمة... للشيوعية التي منيت بفشل ذريع» في كل مكان منذ 1917: ما يزيد على مائة مليون وفية بحلول 1979، وعشرات الملايين من الوفيات منذ ذلك الوقت، في الهند وحدها.

تصبح «الإدانة الإجرامية» لـ «التجربة الديموقراطية الرأسمالية» أكثر قسوة إذا التفتنا إلى تأثيراتها بعد سقوط الشيوعية: ازدياد الهياكل العظمية في الخزانة»، وخاصة بين الإناث، في الصين، نتيجة للإصلاحات الليبرالية الجديدة؛ وملايين الجثث في روسيا، حين اتبعت روسيا الوصفة الواثقة للبنك الدولي، التي تقول: إن «البلدان التي تتبنى الليبرالية بشكل سريع وشامل ستتحول بسرعة أكبر من تلك التي لا تفعل

ذلك»[13]، عائدة إلى ما يشبه ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى، وهذه صورة مألوفة في «العالم الثالث». لكنك لا «تستطيع صنع عجة دون أن تكسر البيض»، كما يمكن أن يقول ستالين، وكما يذكرنا أولئك الذين يعاينون نتائج منتقاة بصدمة ومقت[14].

وتصبح الإدانة أكثر قسوة بكثير حين نفكر بالمناطق الواسعة التي بقيت تحت الوصاية الغربية، مقدمة في الحقيقة سجلاً «ضخماً» من الهياكل العظمية، «ومعاناة لا طائل، ولا هدف منها، وغير قابلة للشرح»[15]. وتصبح أكثر قسوة إذا فكرنا بتأثيرات الإصلاحات الليبرالية الجديدة، التي فُرضت بشروط «إجماع واشنطن»، والمبررة باسم «عبء الديون»: إن هذا بناء إيديولوجي، وليس حقيقة اقتصادية بسيطة[16]. لنأخذ

---

13. اقتباس قام به جوزف ستيغليتز، عالم الاقتصاد الرئيسي للبنك الدولي المستقيل حديثاً، «من الذي سيحرس الحراس؟» تشالينج (تشرين ثاني ـ كانون أول، 1999).

14. «رأينا جميعاً البيض المكسور، ولكن لم ير أحد العجة مطلقاً»، يعلق رايان، موسعاً استنتاجه الملحوظ بأن الأوضاع في روسيا، في 1989 كانت سيئة، أو أسوأ مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى؛ «لقد كسر ماو الكثير من البيض الكريه لصناعة العجة» (بيرنز، «طرق قائد عظيم»).

15. رايان، «إمبراطورية الشر». للمراجعة انظر: «المنتصرون»، في كتابي ردع الديموقراطية؛ و«عملاق الجنوب»، في كتابي عام 501.

16. انظر ف 7 و8 في هذا الكتاب. مصطلح إصلاح هو أيضاً بناء إيديولوجي. وهو لا يشير إلى إجراءات بول بوت كإصلاحات ـ فقط تلك الإجراءات التي هي، بالتعريف، «جيدة» لأنها تنسجم مع متطلبات القوة الغربية.

مثالاً واحداً: يشير ثلاثة أخصائيين في أفريقيا إلى أن هذه الإصلاحات «ساعدت في التعجيل بحدوث كارثة قضت على جميع المكتسبات الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والصحية العامة، التي اكتسبتْ في الستينيات، والسبعينيات»[17]، بكلفة بشرية لا يمكن حسابها، أو على الأقل لم يحسبها أحد.

وتكتسب الإدانة المزيد من القوة حين نضيف إلى الحساب الدمار الذي سببته هجمات القوة الغربية المباشرة، وعملائها، أثناء الأعوام نفسها. لا يحتاج السجل إلى مراجعة حول هذه النقطة، رغم أنه من الظاهر أن الرأي المحترم يجهله كما كان يجهل الجرائم التي ارتكبتها الشيوعية قبل ظهور الكتاب الأسود.

ويقول ريان: إن مؤلفي الكتاب الأسود، لم ينفروا من مواجهة «المسألة الكبيرة»: «غياب الأخلاق النسبي لدى الشيوعية والنازية». ورغم أن «إحصاء الجثث يرجح كفة الميزان ضد الشيوعية»، يرى ريان أن النازية تنخفض إلى الدرك الأسفل من الانحطاط الأخلاقي. ويبقى دون طرح ذلك «السؤال الكبير»، الذي يطرحه «إحصاء الجثث»، حين يتم التغلب على فقدان الذاكرة، الذي يخدم إيديولوجياً.

---

17. بروك تشويبف، كلود تشويبف، وجويس ميلن وآخرون، «علاجات نظرية، علاجات بعيدة: SAPs والتبيؤ السياسي للبؤس والصحة في أفريقيا»، في الموت من النمو.

كي أوضح نفسي أقول: إنني لا أعبر عن أحكامي؛ وإنما عن تلك التي تأتي، بوضوح ودون لبس، من المبادئ التي يتم توظيفها لتأسيس حقائق مفضلة، أو تلك التي تأتي إذا تمت إزالة المصافي الإيديولوجية.

ارتفع تملق الذات في العام الأخير من الألفية[18]. ربما يكفي أن نتذكر ملاحظة مارك توين عن أحد الأبطال العسكريين العظام في حملة الذبح الجماعي في الفلبين، التي افتتحت القرن المجيد الذي خلفنا: إنه «الهجاء مجسداً»؛ ليس هناك أداء ساخر يستطيع «الوصول إلى الكمال» لأنه «يحتل تلك القمة بنفسه». وتذكرنا الإشارة بمظهر آخر من روعتنا، بصرف النظر عن الفعالية في ارتكاب المجازر، والتدمير، والقدرة على تمجيد الذات، التي ستدفع أي هجّاء إلى اليأس: وهو رغبتنا بمواجهة جرائمنا بصدق، وهذه جزية لسوق الأفكار الحرة المزدهرة. إن المقالات الموجعة، المضادة للإمبريالية، التي ألفها أحد أبرز كتاب أمريكا لم تُمنع، كما يحدث في الدول الشمولية؛ وهي متاحة بحرية للجمهور العام، ولكن بعد تأخير بلغ 90 عاماً.

وللعدل، يجب أن يُذكر أن جوقة تملق الذات، التي أغلقت الألفية، قاطعتها بعض الألحان النشاز. وأثيرت الأسئلة

18. من أجل عينة، انظر كتابي: الإنسانوية العسكرية الجديدة.

عن تماسك التزامنا بالمبادئ الموجهة: «العقيدة الكونية» التي تقول إن «المعايير الكونية لحقوق الإنسان كانت تضع، على الأقل، بعض الحدود على السيادة»، كما أوضحت كوسوفو وتيمور الشرقية، والأخيرة مثال مثير، بما أنه لم تكن هناك مسألة سيادة، إلا لأولئك الذين يمنحون اندونيسيا حق غزو تجيزه حارسة الأخلاق الدولية.

طرحت هذه المسائل في مقالة إخبارية رئيسية عن الموضوع نُشرت في نيويورك تايمز ويك إن ريفيو، وهي مقالة نشرت على الصفحة الأولى ألفها كريج ويتني[19]. يرى فيها أن «العقيدة الجديدة» القائلة بأن الفكر «العالمي كان يبزغ» من المحتمل أنها تفشل في «اختبارها الأقسى»: الهجوم الروسي الماكر على غروزني[20].

لم يكن ويتني، على ما يبدو، مقتنعاً بالشرح الذي قدمه الرئيس كلينتون قبل أربعة أيام حين قال: أيدينا مقيدة لأن «نظام

---

19. ويتني، «المنطقة المشاع في القتال من أجل حقوق الإنسان»، نيويورك تايمز، ويك إن ريفيو، 12 كانون أول، 1999.

20. ربما يمكن إضافة أن الصور المريعة لبقايا غروزني المدمرة أحضرت إلى الذهن على الفور ما رأيته في منطقة ثان هوا قرب هانوي في 1970، بالإضافة إلى مستشفى المقاطعة. كان الدمار أكثر سوءاً إلى أبعد في الجنوب، تحت خط العرض عشرين، وفي فيتنام الجنوبية؛ وفي كل البلدان التي تعرضت لعدوان أمريكي إجرامي، وكانت المناطق الريفية هي التي عانت أكثر من غيرها.

العقوبات يجب أن تفرضه الأمم المتحدة»، وسيمنعه الفيتو الروسي[21]. وتوضح مأزق كلينتون قبل وقت قصير وذلك حين دعت الأمم المتحدة، مرة أخرى، وبمائة وخمسة وخمسين صوتاً مقابل اثنين (الولايات المتحدة وإسرائيل) إلى إنهاء عقوبات واشنطن المفروضة على كوبا[22]. وليست العقوبات المفروضة على كوبا هي العقوبات الوحيدة التي تنجو من مأزق كلينتون فحسب. إن أكثر من نصف سكان العالم يخضعون لعقوبات أحادية قسرية فرضتها الولايات المتحدة، وفقاً لتفويض جديد من الأمم المتحدة تم تأسيسه رداً على قرار للجمعية العمومية في 1997 يشجب «الإجراءات الاقتصادية الأحادية القسرية ضد البلدان النامية، والتي لا يجيزها أعضاء الأمم المتحدة، أو تتناقض مع مبادئ القانون الدولي، . . . وتلك التي تنتهك المبادئ الأساسية لنظام التجارة متعدد الأطراف»[23].

---

21. «كلمات كلينتون للصحافة»، نيويورك تايمز، 9 كانون الأول، 1999، مقتطفات من مؤتمر صحفي في 8 كانون الأول، 1999.

22. «الأمم المتحدة تصد الولايات المتحدة مرة أخرى حول كوبا»، رويترز، انترناشيونال هيرالد تريبيون، 11 تشرين ثاني، 1999، ستة أسطر. وتم التصويت في 9 تشرين ثاني، 1999.

23. سوميشوار سينغ، «استهداف نصف العالم بالعقوبات الأمريكية الأحادية»، ثيرد وورلد إيكونوميكس (16 ـ 31 كانون الثاني، 2000). انظر أيضاً: دبليو. باومان كتر، جون سبيرو، ولورا دي أندريا تايسون، فورين أفيرز (آذار. نيسان، 2000). ينوه المؤلفون أنه «أثناء السنوات العديدة الأخيرة،

وشجبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً إجراءات كهذه في نيسان 1999. وشجب الاتحاد الأوروبي أيضاً «الإجراءات الاقتصادية الأحادية القسرية التي تنتهك القانون الدولي». رداً على ذلك، وافقت الولايات المتحدة على أن العقوبات متعددة الأطراف مفضلة، لكنها احتفظت لنفسها بحق «أن تتصرف بشكل أحادي إذا كانت مصالح قومية مهمة، أو قيم جوهرية موضع نزاع»، مثل معاقبة شعب كوبا، لأنه رفض الانحناء لإرادة واشنطن[24].

إن العقوبات المفروضة على كوبا هي أقسى عقوبات في العالم. وكانت سارية المفعول منذ 1960، لكنها أصبحت أكثر حدة، وأدت إلى ضريبة موت بشرية كبيرة، حين تلاشت في النهاية «المؤامرة المنظمة، والتي لا ترحم»، وصار من المستحيل الاحتكام إلى تهديد خطير تشكله كوبا على الأمن

فرضت أمريكا شكلاً ما من العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب ضد... نصف سكان العالم»، ويعارضون هذه العقوبات لأنها «لم تحقق أهدافها»، و«غالباً ما تلحق الضرر بأولئك الذين يحاولون المساعدة»؛ والهدف الأخير بديهي، لا يحتاج إلى دليل، ويبقى بديهياً في وجه دليل ساحق بأن العقوبات تؤذي المستفيدين المزعومين، ولكن ليس الهدف الرسمي، كما في الحالة المشهورة للعراق.

24. سينغ، «استهداف نصف العالم». حول العقوبات على كوبا، وخلفيتها، وبواعثها، وتأثيراتها، انظر: «الهيام بالأسواق الحرة»، في كتابي تحقيق الفائدة على حساب الناس. انظر ف 6 و8 و10 في هذا الكتاب.

القومي، والذي هو أقل بكثير من التهديد الذي يمكن أن تشكله الدانمارك، أو لوكسمبورغ، على الاتحاد السوفياتي. ولا تُعد هذه الإجراءات الأحادية القسرية كـ «نظام عقوبات»، على أي حال. إنها «بدقة مسألة سياسة تجارة ثنائية وليست مسألة ملائمة للدراسة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة»، هكذا شرحت الولايات المتحدة الأمر في رد على تصويت للأمم المتحدة (على لسان نائب المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة بيتر برلي، الذي تحدث أمام الجمعية العامة، وكررت وزارة الخارجية ذلك). كرر حرفياً رد واشنطن على الأصوات منذ سبع سنوات، قال فيليب ريكر، الناطق باسم وزارة الخارجية: «إن الحظر التجاري قانون أمريكي سوف ننفذه». ولا يهم ما يمكن أن يفكر به العالم، أو يقرره[25].

وهكذا ليس هناك تناقض بين الموقف من الشيشان،

25. «الأمم المتحدة تشجب الحظر الأمريكي ضد كوبا للعام الثامن»، وكالة الصحافة الفرنسية، 10 تشرين ثاني، 1999. بشكل منفصل، دعتْ الأمم الإيبيرو. أمريكية، الواحدة والعشرون، الولايات المتحدة، إلى إلغاء قانون هيلمز. بيرتون، وصرحت، مرة أخرى، أنه ينتهك قرارات الأمم المتحدة. شجبت ماليزيا الحظر لأنه «سبب ضرراً اقتصادياً ضخماً، ومعاناة مجهولة للكوبيين»، بالإضافة إلى أنه ينتهك قواعد التجارة. باتريسيا جروج. إنتر برس سيرفس، 9 تشرين ثاني، 1999؛ برناما، وكالة الأنباء الماليزية الوطنية، 10 تشرين ثاني، 1999. كان الحظر قد شجب بأنه انتهاك للقانون الدولي من قبل جميع الهيئات.

والموقف من كوبا، وليس هناك مثال مضاد لتقيد كلينتون الشديد بالقانون الدولي في الممارسة بخصوص ملاءمة «نظام عقوبات». وفضلاً عن ذلك، إن تصويت الأمم المتحدة الأخير، الذي يشجب الولايات المتحدة، ورد فعل واشنطن، كان أيضاً لا يشكل حدثاً، على الأقل لأولئك الذين يتلقون معلوماتهم من الصحافة القومية، والتي لم تتحدث عن هذا الأمر.

لنرجئ المثالين المقنعين لـ «العقيدة الجديدة»، ونلتفت إلى اختبارات أخرى حول إخلاصنا للمثل العليا التي يعلن عنها، وهي أكثر إرشاداً من الهجوم الروسي على الشيشان، والذي لا يطرح «الاختبار الأقسى» لـ «العقيدة الجديدة»، أو لا يشكل اختباراً البتة، وربما كان هذا سبب إيراده باستمرار، وتفضيله على الاختبارات المهمة والمرشدة. مهما كانت الجرائم الروسية عنيفة، من المفهوم أنه لا يمكن القيام حيالها إلا بالقليل جداً، كما لا يمكن أن يقام إلا بالقليل لردع حروب أمريكا الإرهابية في آسيا الوسطى في الثمانينيات، أو تدميرها لفيتنام الجنوبية، ثم الهند الصينية برمتها، في سنوات سابقة. حين تهتاج قوة عسكرية عظمى، فإن كلف التدخل تكون مرتفعة جداً بحيث لا يمكن تقديرها: فالردع يجب أن يأتي من الداخل بشكل أكبر. ولاقت محاولات كهذه النجاح في حالة الهند الصينية، وأمريكا الوسطى، رغم أنه ليس إلا نجاحاً محدوداً جداً كما يكشف مصير الضحايا بوضوح، أو سيكشف، إذا كان يمكن تصور

النظر إلى النتائج بصدق، واستخلاص النتائج الملائمة.

اختبارات أكثر جدية

لنلتفت، إذاً، إلى اختبارات أكثر جدية لـ«العقيدة الجديدة»: رد الفعل على الفظائع الذي انتهت بسهولة، وليس من خلال التدخل، ولكن من خلال سحب المشاركة فحسب. وعلى ما يبدو، تقدم هذه الحالات الاختبارات الأوضح والأكثر تثقيفاً لـ «العقيدة الجديدة»، كما للقديمة. وأحد الاختبارات، الذي يحتاج إلى معالجة منفصلة، هو التحرك لتصعيد الإرهاب الذي تدعمه أمريكا في كولومبيا، واحتمالاته المشؤومة (انظر الفصل الخامس). وتوضح عدة اختبارات أخرى، بوضوح كبير، محتوى «العقيدة الجديدة»، كما تم تأويلها عملياً.

كُتبت مقالات صحفية كثيرة في 1999 عن وفاة الرئيس الكرواتي فرانجو تودجمان Franjo Tudjman، وهو مستنسخ عن ميلوسيفيتش، وكان يتمتع بعلاقات ودية مع الغرب بعامة، رغم أن أسلوبه الفاشستي، وفساده، «سببا له نقداً قاسياً من المسؤولين الأمريكيين، والأوروبيين الغربيين». مع ذلك، سيُذكر بأنه «أب كرواتيا المستقلة»، الذي «تحقق إنجازه الأكبر في العمليات العسكرية، التي حدثت في أيار وآب من عام 1995»، حين نجحت جيوشه في إعادة السيطرة على الأراضي الكرواتية، التي احتلها الصرب، «مما أدى إلى هجرة جماعية للصرب

الكرواتيين إلى صربيا»[26]. وتلقى «الإنجاز الكبير» أيضاً بضع كلمات في مقالة طويلة نُشرتْ في نيويورك تايمز لديفد بيندر، الذي غطى المنطقة بتميز كبير لسنوات كثيرة: وافق تودجمان بتردد على المشاركة في مفاوضات دايتون التي أدارتها أمريكا في أواخر 1995، بعد أن «أنهى عمله في طرد الصرب من ما أعده أرضاً كرواتية نقية، أي كرايينا»[27].

كانت مرحلة شهر آب من الحملة العسكرية التي دعيت أوبيرشن ستورم (عملية العاصفة) أضخم عملية تطهير عرقي في حروب الانفصال اليوغوسلافية. وأفادت الأمم المتحدة أن «حوالي مائتي ألف صربي هربوا من منازلهم في كرواتيا أثناء القتال وبعده على الفور»، بينما «القلة التي بقيت تم إخضاعها لانتهاكات عنيفة». بعد بضعة أسابيع قام ريتشارد هولبروك، الذي قاد دبلوماسية كلينتون، «بإخبار تودجمان أن الاعتداء الكرواتي كانت له قيمة كبيرة للمفاوضات»، و«حث تودجمان» على توسيعه، كما يقول في مذكراته من أجل إنهاء حرب، مما

26. مايكل جوردان، كريستيان ساينس مونيتور، 13 كانون اول، 1999: نموذجي بشكل عادي.

27. «مات تودجمان: كرواتي قاد بلداً خارج يوغوسلافيا»، نيويورك تايمز، 11 كانون أول، 1999. انظر أيضاً: زوران رادوسافليجيفيتش، بوسطن جلوب، 24 كانون أول، 1999، منوها بنقد تودجمان لدعمه الكروات البوسنيين الانفصاليين، وإحياء رموز ماضي كرواتيا ما قبل النازية، ولكن ليس من أجل التطهير العرقي، وفظائع أخرى.

أدى إلى طرد تسعين ألف صربي. وشرح وزير الخارجية وارن كريستوفر أننا «لم نعتقد أن ذلك النوع من الهجوم يستطيع فعل أي شيء سوى خلق كثير من اللاجئين، وأن يؤدي إلى مشكلة إنسانية. من ناحية أخرى، وكان الاحتمال المرتبط به دوماً هو أنه سيبسط المسائل» تحضيراً لدايتون. وعلق كلينتون قائلاً: إن عملية التطهير العرقي الكرواتية يمكن أن تبرهن على أنها مساعدة في حل النزاع في البلقان، رغم أنها إشكالية بسبب خطر الرد الصربي. وكما أفيد في ذلك الوقت، صادق كلينتون على مقاربة ضوء أصفر، أو «على ضوء كهرماني مموه بالأخضر»، فهمه تودجمان على أنه تشجيع ضمني على «الإنجاز الكبير». إن التطهير العرقي الشامل لم يكن إشكالياً، وإنما مجرد «مشكلة إنسانية»، بصرف النظر عن خطر الرد[28].

في دراسة قام بها بيندر للعمليات الكرواتية ونشرها في مجلة أكاديمية قال: «ما أذهلني، مرة بعد أخرى... كان غياب الاهتمام الكلي في الصحافة الأمريكية، وفي الكونغرس الأمريكي»، بالتورط الأمريكي: «ويبدو أن لا أحد أراد تفسيراً، ولو جزئياً» لدور «مرتزقة MPRI»، (تم إرسال جنرالات أمريكيين

28. «تقرير الأمين العام اللاحق لقرار الجمعية العمومية 53/55، سقوط سريبرينيكا»، 15 تشرين الثاني، 1999. كريستوفر، تيم جوداه، الصرب (مطبعة جامعة ييل، 1997). ديفد بيندر، «دور الولايات المتحدة في مسألة كرايينا»، مديتيرينيان كوارتيرلي، 1997.

متقاعدين لتدريب الجيش الكرواتي، وتقديم النصيحة له، بعقد من وزارة الخارجية)، أو «لاشتراك الجيش الأمريكي وعناصر الاستخبارات»[29]. وشملت المشاركة المباشرة: قصف الطيران الأمريكي لقواعد صواريخ أرض ـ جو الصربية في كرايينا لإزالة أي تهديد للطائرات والمروحيات الكرواتية المهاجمة، كما يضيف بيندر، مورداً مجلات عسكرية أمريكية؛ تقديم التقنية الأمريكية المتطورة، والمعلومات الاستخباراتية؛ «التي لعبت دوراً مهماً» في تحويل 30٪ من الأسلحة الإيرانية المرسلة سراً إلى البوسنة إلى كرواتيا؛ وعلى ما يبدو في التخطيط للعملية كلها.

وحققت محكمة جرائم الحرب الدولية حول الاعتداء، وقدمت تقريراً من مائة وخمسين صفحة بقسم يحمل عنوان: «الإدانة. عملية العاصفة، قضية واضحة»[30]. واستنتجت المحكمة أن «الجيش الكرواتي نفذ إعدامات سريعة، وقام بقصف عشوائي للسكان المدنيين، وبالتطهير العرقي»، لكن التحقيق تمت عرقلته بسبب «رفض واشنطن تقديم دليل حساس طلبته المحكمة»، وبدا كأن همته فترت. إن «عدم الاهتمام الكلي تقريباً» بالتطهير العرقي، وفظائع أخرى ارتكبتها الأيدي اليمينية، لا يزال مستمراً، وتوضح عدم الاهتمام مرة أخرى،

29. بيندر، «دور الولايات المتحدة في مسألة كرايينا».
30. راي بونر، نيويورك تايمز، 21 آذار، 1999.

أثناء وفاة تودجمان، بينما كنا نفكر بمشكلة تماسكنا في تشجيع «العقيدة الجديدة»، والتي كشفتها ورطة الشيشان.

إن أحد الذين يتم الزعم بأنهم خاضعون للتحقيق في محكمة جرائم الحرب الدولية من أجل الفظائع التي ارتكبت أثناء عملية العاصفة هو أجيم سيكو Agim Ceku، وهو عميد سابق في الجيش الكرواتي بزغ كقائد لجيش تحرير كوسوفو أثناء قصف الناتو ثم عينته القوى المحتلة KFOR قائداً لقوة حماية كوسوفو TMK، التي شكلت في أيلول 1999 للمساعدة في السيطرة على الإقليم، الذي مزقته الحرب. وأكدت الأمم المتحدة، والمصادر الغربية، أن سيكو هو خاضع للتحقيق، و«يمكن أن يُدان بارتكاب جرائم حرب يُزعم أنها ارتُكبتْ أثناء التطهير العرقي للصرب من قبل الجنود الكروات». «وقالت مصادر مطلعة على التحقيق مع سيكو: إن الجرائم الأكثر خطورة، والتي ربط بها، ارتكبتْ في كرايينا، في 1993، حين كان يقود اللواء التاسع، الناشئ، في الجيش الكرواتي». «وكان هذا اللواء المعزز بالمرتزقة مثيراً للخوف لأنه كان الأكثر قسوة في منطقة كانت تمتزج فيها النزعة القومية الكرواتية مع فساد إجرامي لمافيا العالم السفلي». وكان سيكو أيضاً «أحد القادة الذين دربتهم القوات الأمريكية قبل عملية العاصفة سيئة الصيت، التي تمت في آب 1995، والتي طردت معظم صرب كرواتيا المتمردين من كرايينا إلى صربيا»، وهي عملية «تم فيها

تطهير عرقي لحوالي ثلاثمائة ألف صربي»، مع أعداد مجهولة من الذين قتلوا، والمئات الذين «لا يزالون مفقودين». «إن الدبلوماسيين الأمريكيين، الذين كانوا الأكثر دعماً لخلق قوة حماية كوسوفو، أوحوا أن أية إدانة لسيكو من المرجح أن يُمنع تسربها، وأن تُحجب عن العامة»[31].

ويتعرض سيكو أيضاً «لنقد شديد» في تقرير سري للأمم المتحدة يغطي الفترة الممتدة بين الواحد والعشرين من كانون الثاني إلى التاسع والعشرين من شباط 2000، ويتهم القوة التي قادها بأنها ارتكبت «نشاطات إجرامية: عمليات قتل، إساءة معاملة وتعذيب، محافظة غير قانونية على النظام، سوء استخدام السلطة، التخويف، وانتهاك الحياد السياسي، وخطب الكراهية». إن قوة حماية كوسوفو، التي شكلها الناتو لتقدم «خدمات لرد الكارثة»، والمستمدة من جيش تحرير كوسوفو، تقوم بدلاً من ذلك «بقتل الناس وتعذيبهم»، بينما تقوم الأمم المتحدة «بدفع رواتب كثير من رجال العصابات». وكانت هذه القوة «تدير أيضاً عمليات ابتزاز باسم الحماية في كوسوفو... طالبة «إسهامات» من أصحاب البقاليات، ورجال الأعمال، والمتعاقدين»، وربما أعمال دعارة، لاجئة إلى الإرهاب

31. توم ووكر، سندي تايمز، لندن، 10 تشرين الأول، 1999.

والتهديد بالقتل، وأفرجت بالقوة عن المجرمين المعتقلين[32].

ويبدو من المرجح أن دور سيكو هنا سيكون «طي الكتمان». وقال دبلوماسي مقرب إلى برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمم المتحدة: «إذا فقدناه ستحل كارثة. حين تأتي إلى المستوى الثاني من قوة حماية كوسوفو، فستصل إلى حفنة من قطاع الطرق المحليين»[33].

ولا يزال «اختباراً قاسياً» أيضاً للعقيدة الجديدة رد الفعل على قبول تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي في كانون الأول 1999. ونجحت التغطية المسهبة في إغفال المسألة الواضحة: عمليات الإرهاب الضخمة، وتشمل التطهير العرقي الشامل، والذي تم بمساعدة، وتدريب أمريكي حاسمين، ازدادا في عهد كلينتون حين وصلت الفظائع إلى مستوى تجاوز بكثير الجرائم التي حرضت، كما زعم، على قصف الناتو لصربيا. صحيح أن بعض الأسئلة قد طُرحتْ: ونشرت نيويورك تايمز عنواناً: «السؤال الأول لأوروبا: هل تركيا حقاً أوروبية؟»[34]. إن الفظائع، المدعومة أمريكياً، تستحق عبارة. إن حرب تركيا «ضد المتمردين الأكراد خفَّتْ»، تماماً كما كانت حرب صربيا،

---

32. جون سويني وجين هولسو، «قوات الرد على كارثة كوسوفو، تقف متهمة بالجريمة والتعذيب»، أوبزيرفر، لندن، 12 آذار، 2000.
33. ووكر، سندي تايمز.
34. ستيفن كينزر، نيويورك تايمز، 9 كانون الأول، 1999.

الأقل بكثير، والتي تمت قبل القصف، ضد المتمردين الألبان، «ستخف» لو أن الولايات المتحدة زودت بلغراد بطوفان من الأسلحة ذات التقنية العالية، والدعم الدبلوماسي، ونظرت الصحافة، والجماعة الفكرية، إلى اتجاه آخر. قبل وقت قصير، وصف ستيفن كينزر كيف كانت «بهجة كلينتون متجلية في تركيا» (كما قال العنوان) حين زار ضحايا الزلزال، محدقاً بعاطفة إلى عيني طفل حمله برقة، وعارضاً بطرق أخرى أيضاً «قدرته الأسطورية على الاتصال مع الناس»، الأمر الذي توضح، بشكل حي، في عمليات الإرهاب الضخمة التي تواصل إثارة «انعدام كلي تقريباً للاهتمام»، بينما نعجب بأنفسنا بسبب الإخلاص لحقوق الإنسان، فريد في التاريخ[35].

أضيفت حاشية توضيحية، بهدوء، في منتصف كانون الأول. إذ قامت القوات البحرية التركية والإسرائيلية، ترافقها سفينة حربية أمريكية، بمناورات في شرق المتوسط، وكان هذا تحذيراً واضحاً «لحث سوريا على التفاوض مع إسرائيل» برعاية أمريكية[36].

35. كينزر، نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني، 1999.
36. لويس ميكسلر، «تركيا، وإسرائيل تنضمان إلى عرض القوة»، أسوشييتد برس، بوسطن جلوب، 16 كانون أول، 1999.

وبشكل ملائم، كان رئيس تركيا بين قلة من رؤساء الدول الذين حضروا جنازة تودجمان. ولم يأت آخرون بسبب الاعتراضات على «حكم تودجمان الفاشستي، ورفضه للتعاون «مع محاكم الأمم المتحدة لجرائم الحرب»[37]، ولكن التطهير العرقي، والفظائع الأخرى التي ارتكبها تودجمان، وأصدقاؤه الأتراك، لا تصل إلى شاشة الرادار. وهذا يؤدي إلى فهم جيد حين يتم تصور الأحداث من «خلال موشور قيمنا الخاصة»، بما أن جرائم الحكومتين التركية والكرواتية تمت برعاية من إدارة كلينتون.

وحصل اختبار آخر لـ «العقيدة الجديدة» في منتصف تشرين الثاني، في الذكرى العاشرة لاغتيال ستة مفكرين أمريكيين لاتينيين بارزين، مع آخرين كثيرين، بينهم رئيس جامعة السلفادور الرئيسية، في مجرى اهتياج إجرامي آخر لكتيبة نخبوية من قوات الإرهاب، التي تديرها أمريكا، والتي تُدعى «الجيش السلفادوري»، والتي خرجت لتوها من جلسة تدريب قام بها أفراد الوحدات الخاصة الأمريكية Green Berets، وتوجت عقوداً من الفظائع المريعة. ولم تظهر أسماء المفكرين اليسوعيين، الذين قتلوا، في الصحافة الأمريكية. ولن يذكر أسماءهم أو يقرأ

37. ستيفن إرلانجر، «تودجمان يتلقى توبيخاً من الغرب بعد وفاته»، 14 كانون أول، 1999.

كلمة مما كتبوه إلا قلة، في تباين حاد مع المنشقين في صفوف العدو الوحشي. ومثل الأحداث نفسها، تثير المقارنة أسئلة ليست قليلة الأهمية، لكن هذه بعيدة عن الأجندة.

ولا حاجة إلى المزيد من الكلام عن المثالين، اللذين قُدما كتوضيح لالتزامنا بالمبادئ السامية: تيمور الشرقية وكوسوفو. أما بالنسبة لأرض تيمور الشرقية، التي تديرها البرتغال، فلم يحدث أي «تدخل»، وإنما إرسال لقوة الأمم المتحدة، التي تقودها أستراليا، بعد أن وافقت واشنطن أخيراً على أن تشير إلى الجنرالات الاندونيسيين أن اللعبة انتهت، بعد أن دعمتهم خلال أربعة وعشرين عاماً من ارتكاب المذابح والقمع، الأمر الذي تواصل أثناء فظائع 1999، مرة أخرى ليتجاوز هذا كل ما يُنسب إلى ميلوسيفيتش في كوسوفو قبل قصف الناتو. وبعد أن سحب كلينتون، في النهاية، دعمه للفظائع الاندونيسية، بسب الضغط المحلي المتصاعد، والضغط الدولي (من أستراليا بشكل رئيسي)، وبعد أن دمرت البلاد تقريباً، وطرد 85٪ من السكان من منازلهم، وقتل عدد مجهول، واصل كلينتون الوقوف جانباً. لم يتم إسقاط الطعام من الجو لمئات الآلاف من اللاجئين الذين يتضورون جوعاً في الجبال، ولا أي شيء إلا توبيخات، بين الفينة والفينة، للجيش الاندونيسي، الذي واصل أسر مئات الآلاف في الأراضي الاندونيسية، حيث لا يزال كثيرون منهم هناك. ورفض كلينتون أيضاً أن يقدم مساعدة مهمة، ناهيكم عن

التعويضات التي يجب أن تُدفع إذا كان للمبادئ السامية أي معنى[38].

ويُقدم ذلك الأداء الآن على أنه لحظات كلينتون العظيمة، ومثال ممتاز على «العقيدة الجديدة» المحرضة على التدخل دفاعاً عن حقوق الإنسان، وتجاهل السيادة (التي لم توجد). وهنا في الحقيقة ليس فقدان الذاكرة انتقائياً: إن «كلمة» كلي ستكون أقرب إلى الصواب.

أما الكلام الحالي عن كوسوفو في وسائل الإعلام، وبين كثير من الباحثين، هو أن الناتو «رد على تشريد أكثر من مليون كوسوفي من وطنهم»، وذلك من خلال القصف، كي ينقذهم «من أهوال المعاناة، أو من الموت»[39]. ولقد عُكس التوقيت، بشكل حاسم، بطريقة كانت روتيناً من البداية. وفي دراسة مفصلة لنهاية عام، ترفض وول ستريت جورنال القصص عن «حقول القتل»، التي صنعت لمنع «سلك الصحافة المصاب بالإعياء، من التوجه نحو قصص مضادة عن مدنيين قتلتهم قنابل الناتو»، ولكنها، مع ذلك، تستنتج أن عمليات الطرد، والفظائع التي حصلت، «يمكن أن تكون كافية لتبرير حملة القصف، التي

38. انظر: ف4، في هذا الكتاب، والمراجع الواردة.
39. المؤرخ ديفد فرومكن، عبور كوسوفو (فري برس، 1999).

قام بها الناتو»، والتي عجلت قي حدوثها، كما هو متوقع[40].

إن التفكير عادي الآن: يجب أن تتخلى الولايات المتحدة وحلفاؤها عن الخيارات التي بقيت متاحة ـ والتي لوحقت فيما بعد ـ ويقصفوا، مع توقع، تحقق بسرعة، بأن النتيجة ستكون كارثة إنسانية كبرى تبرر القصف. فضلاً عن ذلك، كان من الضروري للسي آي إي أن تساعد رجال عصابات حرب تحرير كوسوفو في محاولتهم، المصرح بها علناً، للتحريض على رد فعل صربي قاس ووحشي على قتل رجال الشرطة والمدنيين الصرب، وبهذا يثيرون الرأي الغربي لدعم القصف المخطط له؛ ويبدو أن السي آي إي عملت تحت غطاء المراقبين الدوليين، وهكذا خربت مهمتهم، كما في حالة مراقبي الأسلحة في العراق في الوقت نفسه[41]. والتبرير الآخر هو أنه في حال لم يقم الناتو بالقصف، ربما كان سيحدث شيء مشابه بأية حال[42]. هذه هي «العقيدة الجديدة» في شكلها الأكثر إثارة للإعجاب، وربما التبرير الأكثر غرائبية لعنف الدولة حتى الآن،

---

40. انظر: ف 3 من هذا الكتاب والمراجع الواردة.
41. آلن ليتل، «كيف تورط الناتو في صراع كوسوفو»، سندي تيليغراف، لندن، 27 شباط، 2000؛ توم ووكر وإيدان لافيرتي، «السي آي إي ساعدت جيش عصابات كوسوفو»، سندي تايمز (لندن)، 12 آذار، 2000؛ آلن ليتل، صراع أخلاقي: الناتو في الحرب، فيلم وثائقي للبي بي سي، 12 آذار، 2000.
42. انظر: ف 3 من هذا الكتاب.

والذي يضع جانباً العواقب الأخرى، وبينها تأثيرات قصف الأهداف المدنية في صربيا، و«تطهير» كوسوفو أمام بصر قوات الناتو المحتلة، ورفض الولايات المتحدة للمساعدة في التخلص من خمسة وعشرين ألف قنبلة عنقودية، غير منفجرة، والتي تقتل الناجين في كوسوفو[43]، مع احتمال قدوم الأسوأ.

ويبدو السجل كأنه يكشف عن تماسك ملحوظ، كما يمكن أن يتوقع المرء. لماذا ينبغي أن نتوقع التناقض حين تبقى العوامل المؤسساتية، التي تدعم السياسة سليمة، ودون تغيير؟ هذا إذا طرحنا السؤال الممنوع. إن الحديث عن «المعايير المزدوجة» هو مجرد تملص؛ وفي الحقيقة، هو تملص جبان حين نفكر بما حذف تحت مبدأ فقدان الذاكرة الاختياري.

43. جوناثان ستيل، «الولايات المتحدة ترفض إزالة القنابل العنقودية في كوسوفو، والموت يكمن في الحقول»، الغارديان، لندن، 14 آذار، 2000.